

محمد منار حميحو

أعد مدير الصيانة والاستثمار في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في دمشق وريفها محمود زلزلة أن العكارة التي تم لحظها في مياه نبع الفيحة هي نتيجة فيضان نبع الفيحة في مثل هذه الأوقات الذي وصل إلى نحو ١٢ متراً مكعباً في الثانية، موضحاً أن نسبة العكارة بلغت ٥ بالمل، وبالتالي هي ضمن الحدود الطبيعية.

وغير ضارة ولا تؤثر على الصحة العامة بل يتغير لون المياه فقط. وفي تصريح لـ «الوطن» أشار زلزلة إلى القيام ببعض الإجراءات وهي زيادة نسبة التعقيم وهي جرعة الكلور في المياه بشكل نسبي، لافتاً إلى أن هذه الظاهرة تظهر فقط في فترة الفيضانات. وفي الغضون كشف زلزلة أن استهلاك مدينة دمشق من المياه بلغ ٧٥٠ ألف متر مكعب يومياً، لافتاً إلى وجود مشاريع

دمشق تستهلك يومياً ٧٥٠ ألف متر مكعب

فيضان النبع يعكر مياه الفيحة

مراقبة على مدار ٢٤ ساعة، إضافة إلى أنه ضمن الشبكة يتم أخذ عينات كما أنه تتم تقفد المياه من قبل العاملين في نهاية الشبكة. ولفت إلى أنه يومياً يتم صيانة الشبكة بحدود ١٢ مرة في دمشق لتوفير المياه للمواطنين. مؤكداً أن الورشات تقوم بأعمال جبارة في هذا المجال. وفي الوقت الحالي النبع في حالة فيضان، موضحاً أن وجود التقنين البسيط يعود لوجود مناطق مرتفعة عن الخزانات

ولبثت عن مصادر جديدة للمياه باعتبار أن عدد السكان في تزايد، منها مشروع إعادة إحياء مركز جوبر الذي دمته المجموعات الإرهابية وكان من أفضل المصادر لتزويد دمشق بالمياه إضافة إلى مشاريع أخرى للبحث عن مصادر جديدة للمياه. ولفت إلى أن التقنين في دمشق قليل باعتبار أن الوقت الحالي النبع في حالة فيضان، موضحاً أن وجود التقنين البسيط يعود لوجود مناطق مرتفعة عن الخزانات

حلب- خالد زنگلو

تعدى أطباء حلب الموجة الثالثة من فيروس كورونا، وعقدوا أمس مؤتمرهم العلمي الرابع في فندق شيراتون حلب، مستمكين ما أمكن بالإجراءات الاحترازية الواجب اتخاذها، بخلاف التباعد المكاني، للوقاية من الفيروس المستجد الذي استحوذ على محاور معظم محاضرات جلسات اليوم الأول من المؤتمر، الذي يستمر ثلاثة أيام.

وبدا حضور الأطباء شبه لافت في اليوم الأول من المؤتمر الذي تنظمه نقابة أطباء حلب، بالتعاون مع مديرية صحة حلب وجامعة حلب والجمعية السورية لداء السكري والمشفى العسكري، تحت شعار «ما زلنا راسخين بتضحيات أبطال جيشنا وكبرياء السوريين»، من أقوال الرئيس الدكتور بشار الأسد، إذ حضر عدد لا بأس به من الأطباء باختصاصاتهم المختلفة كلمات افتتاح المؤتمر وولجساته العلمية.

وبينما بين تقليب أطباء حلب الدكتور صفوان زيتير خلال افتتاح المؤتمر أمميتها على الصعيد العلمي لإغناء معلومات الأطباء بأخبر مستجدات الاختصاصات الطبية على اختلافها، أشار ممثل نقابة أطباء سورية وعضو مجلس النقابة المركزية الدكتور زاهر بطل إلى ضرورة مواكبة البحوث العلمية وإغناء خبرة الأطباء بالجدى منها عبر عقد المؤتمرات العلمية الدولية سواء الافتراضية أم التي توفر فرصة لقاء الأطباء مع بعضهم بعضاً.

أبين فرع جامعة حلب لحزب «البعث» الدكتور إبراهيم

حديد انتقد في كلمته «المبالغة في أجور الكشف الطبي التي يتقاضاها بعض الزملاء من الأطباء في العيادات والمشايف، وعد من غير الجائز أن تطغى على الواجب الوطني «بحيث بات الوضع يتطلب مراجعة سواء على المستوى الذاتي الأخلاقي أم متابعة مهنية على مستوى نقابة الأطباء، بما يؤدي إلى الارتفاع بمعايير ممارسة مهنة الطب».

اللافت، حجم مشاركة شركات الأدوية وشركات الرعاية الطبية والتجهيزات الطبية، خصوصاً أطباء الأسنان،



المعرض الطبي الذي أقيم في «الشيراتون» على هامش المؤتمر العلمي، حيث شارك أكثر من ٦٠ عارضاً في الاختصاصات العديدة المختلفة، ولاقت معروضات استحسن الأطباء وزوار المعرض. وركز المؤتمر العلمي الرابع لأطباء حلب في محاضرات جلساته على الشغل الشاغل لأطباء وللأري العام، وهو موضوع جائحة كورونا.

وقدم الدكتور هيلم قريبي من مشفى جامعة حلب في الجلسة الأولى «إضاءات على COVID ١٩ في ٢٠٢١» بينما تناول

عناوين مهمة في مؤتمر أطباء حلب

الأستاذ الدكتور عبد الله خوري رئيس قسم الصدرية في مشفى جامعة حلب العلاقة بين «COVID ١٩ والتدخين» على حين تحدث الدكتور سالم سلوم من المشفى ذاته عن «الدعم التنفسي لدى مريض COVID ١٩»، والتي الدكتور طاهر فرقوقطي محاضرة عن «التظاهرات العصبية المركزية لدى مريض COVID ١٩»، والدكتور عماد سعادة عن «التظاهرات العصبية المحيطية لدى مريض COVID ١٩»، على حين ألقى الدكتور نائل نعتان من مديرية الصحة الضوء على «COVID ١٩ والمخبر».

وتطرقت الجلسة الثانية من محاضرات اليوم الأول للمؤتمر إلى «التظاهرات النفسية لدى مريض COVID ١٩»، التي تحدث عنها مدير عام الهيئة العامة لمستشفى ابن خلدون للأمراض النفسية والعقلية الدكتور محمد بسام حايك، بينما تناولت الدكتورة نجود سمريني «التغذية الصحية أثناء انتشار COVID ١٩»، في وقت سينتقى مدير الهيئة العامة لمشفى الكلية الجراحي بحلب الدكتور محمد نديم الشهاهي في جلسات اليوم الخامس مستجدات العلاقة بين «COVID ١٩ والجهاز البولي التناسلي».

وعلى جدول المحاضرات العلمية للمؤتمر مواضيع طبية عديدة إلى جانب الفيروس المستجد، مثل «روض العمود الفقري العلوي» و«القواعد الذهبية في الجراحة العظمية»، و«دور الطبيب الشرعي في قضايا الأخوة والمسؤولية الطبية» و«الحالات الإسعافية الحادة» و«الجديد في هرمون النمو»، والمستجدات في طباعة عنق الرحم، وتطوير جراحة البداة»، وغيرها من المواضيع الطبية المهمة.

إصابة امرأة في حمص بسقوط شجرة عليها من شدة الرياح

مدير الكهرباء لـ «الوطن»: الأضرار تقدر بـ ٤٠ مليون ليرة والعمل جار لإصلاح ما تبقى من أعطال ليرة

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير عام شركة كهرباء حمص صالح عمران لـ «الوطن» أن الرياح الشديدة التي تشهدها محافظة حمص تسببت بحدوث العديد من الأعطال على خطوط التوتر الكهربائي المنخفض والمتوسط وحصلت أضراراً في مناطق متفرقة من المحافظة (مدينة وريف) أسفرت عن انقطاع التغذية الكهربائية عن عشرات المناطق والحاو، لافتاً إلى أن قيمة الأضرار الإجمالية جراء العاصفة الريحية حتى اللحظة تقدر بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون ليرة سورية.

وأشار إلى أن الرياح الشديدة تسببت بانقطاع وخروج نحو ١٢ خط توتر متوسط في حمص وريفها، بالإضافة إلى تضرر أبراس وحوامل شتات وانهار وسقوط ٧ أعمدة توتر متوسط بريف حمص. ولفت عمران إلى أن أعطال خطوط التوتر المنخفض أصابها ما

ووجهت بتحميل المجتمع المحلي مسؤولية سرقة الشبكات، إذ بإمكانهم الإبلاغ عن السارقين من دون الكشف عن أسماء المبلغين، ويمكنهم الحفاظ على الشبكات التي هي أول وأخيراً ملك لهم ولخدمتهم. ولفت إلى أن الشبكات ببعض المناطق تعرضت للسرقة ٧ مرات وأخرى ١١ مرة بعد إعادة تأهيلها، ومنها ما سرق من فوق أسطح الأماهي، وهو ما يستل استنزافاً مستودعات الشركة.

وقال: من واجب المجتمع الأهلي التعاون معنا وإبلاغنا أو الجهات المعنية من شرطة وغيرها عن السرقات التي تتم بناطهم في حينها، لأن الشبكات الكهربائية وجدت لخدمتهم والكهرباء، وهم المستفيدون منها. وكشف مصدر الكهرباء فضل عدم ذكر اسمه، أن سرقة الشبكات الكهربائية زادت بالفترة الأخيرة بشكل كبير، وهو ما يجعل تعويضها صعباً للغاية على شركة الكهرباء التي تعاني كسبالاتها بالقطر. من شح المواد وصعوبة تأمينها وتكاليفها الباهظة.

وأوضح أن كيلو النحاس يباع اليوم بـ ٣٠ ألف ليرة وهو غير ثابت فقد قد يباع بـ ٤ ألفاً حسب سعر الدولار بالسوق السوداء.

بعضها حدث بوضوح النهار وكيلو النحاس يباع بـ ٣٠ ألف ليرة

تزايد سرقة شبكات الكهرباء بأرياف حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

منذ أكثر من ١٢ يوماً والعديد من أهالي الحيدرية بريف الغاب من دون كهرباء، بسبب سرقة الشبكات وامتناع شركة الكهرباء عن إعادة مدها بين الأعمدة! وحال أهالي الحيدرية بالغاب كحال غيرهم في المناطق الأخرى بحماة وأريافها التي سرقت شبكات الكهرباء من الصبوص ليبيعوا الشبكات النحاسية بـ ٣٠ ألف ليرة للكيلو!

وبين مواطنون لـ «الوطن» أن شركة الكهرباء لا تعيد تصيد خطوط لأحيائهم إلا إذا دفعوا تكاليفها! وأوصوا أن تكاليفها مرتفعة ولا قدر لهم على تحملها. وقالوا: ما نديننا نحن حتى ندفع لمن إنهم لم نرتكبهم، وهل نستطيع نحن حماية الشبكات بالطرق العام؟ ولماذا تفرمنا الكهرباء بما يسرقه للصبوص؟ رئيس قسم الكهرباء بالسليبية رشيد العبد الله، ورداً على أسئلة «الوطن» بين أنه منذ بداية الشهر الجاري شهدت السليبية وعدة مناطق بريف الغاب كالحيدرية وتبع الطيب وتاعور وشحمة وعباب والخذوق، وعن التورم أيضاً نحو ١٠ عمليات سرقة للشبكات الكهربائية، وتعليقاً على الخطوط ٢ طن من النحاس النحاسية. وبمسافات تعادل نحو ٢ طن من النحاس يباع اليوم بـ ٣٠ ألف ليرة وهو غير ثابت فقد قد يباع بـ ٤ ألفاً حسب سعر الدولار بالسوق السوداء.

وتعليقاً على السرقات وعدم تجاوب الأهالي بالإبلاغ عن السارقين بناطهم، أوضح أن الأهالي يجمعون عن التلغيب على السارقين بقرام، إما خجلاً منهم، وإما خوفاً من انتقامهم، ففي بعض المناطق حصل تبادل لإطلاق النار بين الأهالي وبعض اللصوص.

ولفت إلى أن بعض السرقات حصلت بوضوح النهار وعلى ولسين لتعويض السرقات لأنها ليست ضمن الخطة. وأوضح أن وزارة الكهرباء وبتعميم رسمي منذ العام



اجتماع برئاسة محافظ دمشق لخدمات «التضامن واليرموك»

جزائري لـ «الوطن»: دعم من الأمانة السورية للتنمية

وتتكفل بدفع نفقات «الثبوتيات المفقودة» للأهالي

إفادي بك الشريف

كشف عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق سمير جزائري لـ «الوطن» أنه تم بحث الخطوط العريضة ضمن اجتماع مع ٦ منظمات دولية أسس حول إمكانية تقديم الدعم والمساعدة في الخدمات وأعمال التأهيل التي يتم العمل عليها حالياً لأهالي التضامن واليرموك، وذلك ضمن إطار الإجراءات الحكومية لتسهيل عودة الأهالي إلى الأحياء الحرة.

جزائري بحث مع وفد من المنظمات الدولية في مبنى المحافظة بحضور عدد من المديرين في العاصمة، الذي قامت محافظة دمشق بتنفيذها لإعادة تأهيل البنى التحتية «الكهرباء- شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب- ترحيل الأنقاض - إعادة فتح الطرقات»، مع تأكيد أهمية الدور الممكن أن تلعبه المنظمات الدولية لتقديم الخدمات للأهالي العائدين منازلهم بالتنسيق مع الجهات الحكومية.

وأشار جزائري في تصريح لـ «الوطن» إلى أهمية الخدمات التي تحقق قيمة مضافة، معتبراً أن وفد المنظمات طرح أفكاراً حول إمكانية المساعدة في (المياه - الكهرباء - الحمولات - الصرف الصحي - ترحيل الأنقاض- المساعدة في الأمور الصحية والطبية)، مؤكداً التركيز على الجوانب التي تحتاجها الأحياء، منظومة الإسعاف السريع، وقاموا مع طرح إمكانية تأمين عدد من المستزمات للعمل. وقال عضو المكتب التنفيذي: يتم بشكل وسطي تقديم نحو ٥٠ موقوفة يومياً للعودة إلى (التضامن)، مضيفاً إن كل من يحقق الشروط الموضوعية يسمح له بالعودة،



والقرار يعود إلى الجهات المعنية والمختصة، منها باستمرار السماح بعودة كل من يحقق الشروط. وأكد جزائري أن كل حالة تعالج على حدة، مع متابعة الطلبات المقدمة، كاشفاً عن التنسيق مع الأمانة السورية للتنمية بمساعدة الأهالي فيما يخص الدعم القانوني بوجود فريق حقوقي قانوني يساعد في استخراج الثبوتيات وحتى تحمل نفقاته. وكشف عن متابعة الأعمال في التضامن، وتمديد كابلات الإنشائية والعمل الإغاثي والجهود المبذولة لتقديم المساعدات، مع استعداد المحافظة لتقديم جميع

خطة لتفعيل لجنة الترحيل في اليرموك ونحو ٥٠ موقوفة يومياً للعودة إلى التضامن

مع متابعة واقع مختلف القطاعات، علماً أن موضوع ترحيل الكتل الإسمنتية بحاجة إلى وقت. وهذا ونوه جزائري باهتمام محافظ دمشق بأعمال التأهيل في الأحياء ضمن المنطقتين، مبيناً أنه سيعقد اليوم اجتماع برئاسة المحافظ بحضور الجهات المعنية بمتابعة الواقع الخدمي في المنطقتين مع التوسع بالأحياء المجاورة للتضامن واليرموك. وهذا ونوه محافظة دمشق بأهمية ودور المنظمات الإنسانية والعمل الإغاثي والجهود المبذولة لتقديم المساعدات، مع استعداد المحافظة لتقديم جميع

التسهيلات اللازمة لإنجاز الأعمال بالشكل الأمثل. جزائري كان قد أشار إلى أن المحافظة تعمل على توفير كل التسهيلات الممكنة لعودة المواطنين الراغبين في العودة ممن تتوافر فيهم الشروط المحددة، التي كانت تستهدف حماية أملاك المواطنين بحيث لا يسمح بالعودة والدخول إلى منزل إلا إذا كانت تربطهم بهذا المنزل علاقة قانونية موقفة، وللحفاظ على حياة الناس من أي خطر ممكن ذلك يشترط أن يحقق البناء السلامة، لأنه من غير المعقول أن يسمح لمواطن بالعودة إلى منزل قد يسقط بعد فترة.